

خارج الفقہ

٤٨

٧-١١-٩٣ القول فی النيابة

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

لَا تَنْسَ نَصِيْبَكَ مِنَ الدُّنْيَا

- إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنْوَى بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ (٧٦)
- وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَ لَا تَنْسَ نَصِيْبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَ أَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَ لَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ (٧٧)

لَا تَنْسَ نَصِيْبَكَ مِنَ الدُّنْيَا

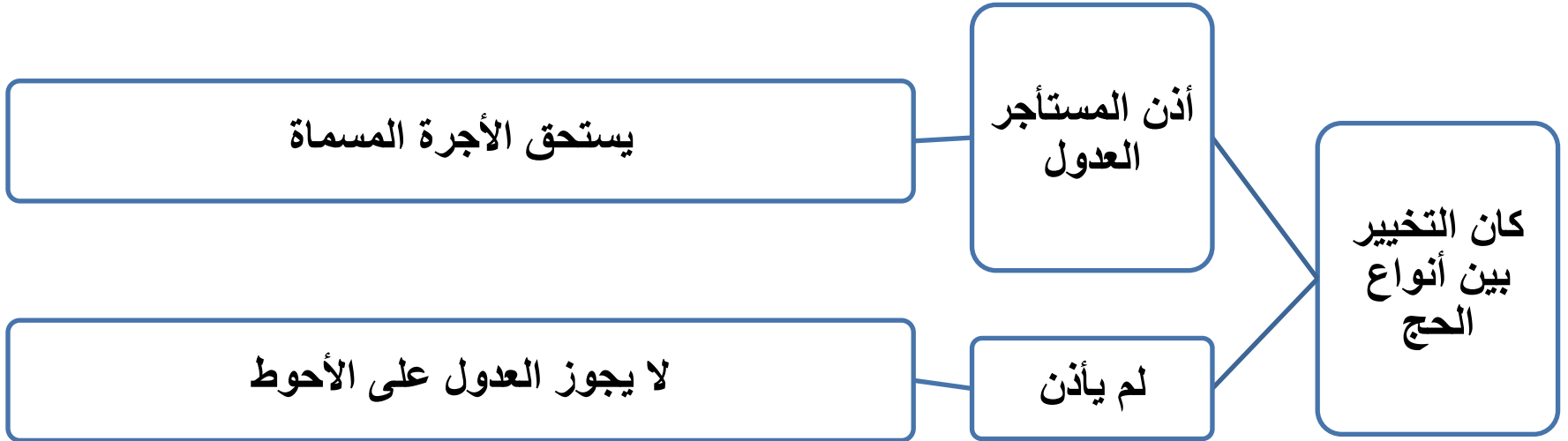
• قَالَ إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَيَّ عِلْمٍ عِنْدِي أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَ أَكْثَرُ جَمْعًا وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ (٧٨)

لَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا

- فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ (٧٩)
- وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَن آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلَقَّاها إِلَّا الصَّابِرُونَ (٨٠)
- فَخَسَفْنَا بِهِ وَبَدَارِهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنتَصِرِينَ (٨١)
- وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَانَ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْ لَا أَن مَن اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكَانَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ (٨٢)
- تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ (٨٣)

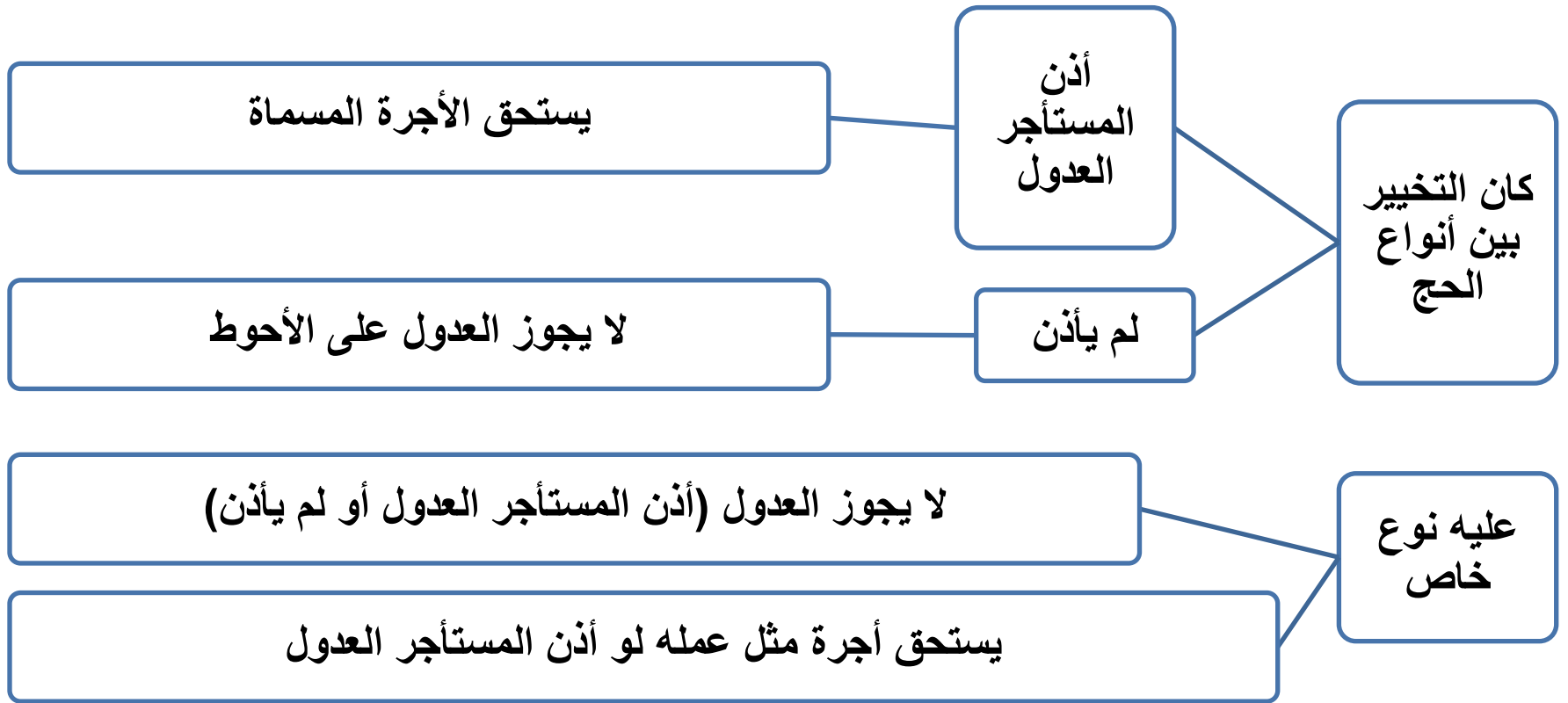
يجب في الإجارة تعيين نوع الحج

مسألة 7 يجب في الإجارة تعيين نوع الحج



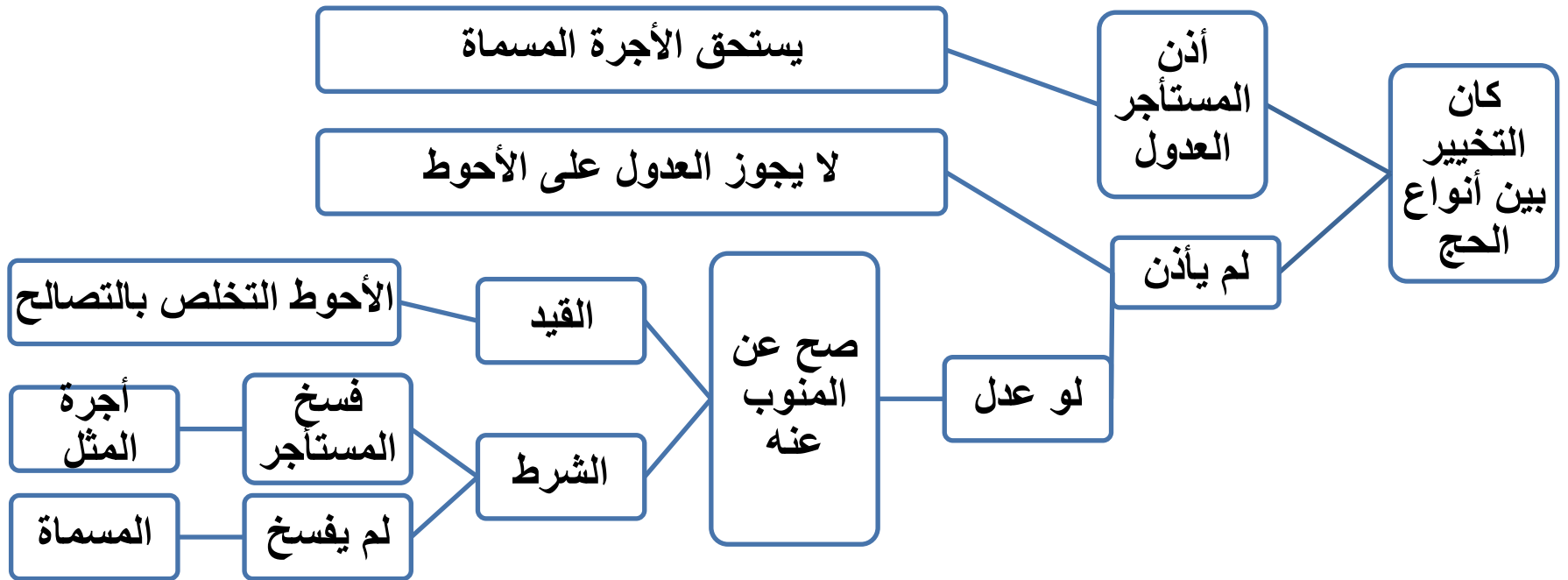
يجب في الإجارة تعيين نوع الحج

مسألة 7 يجب في الإجارة تعيين نوع الحج



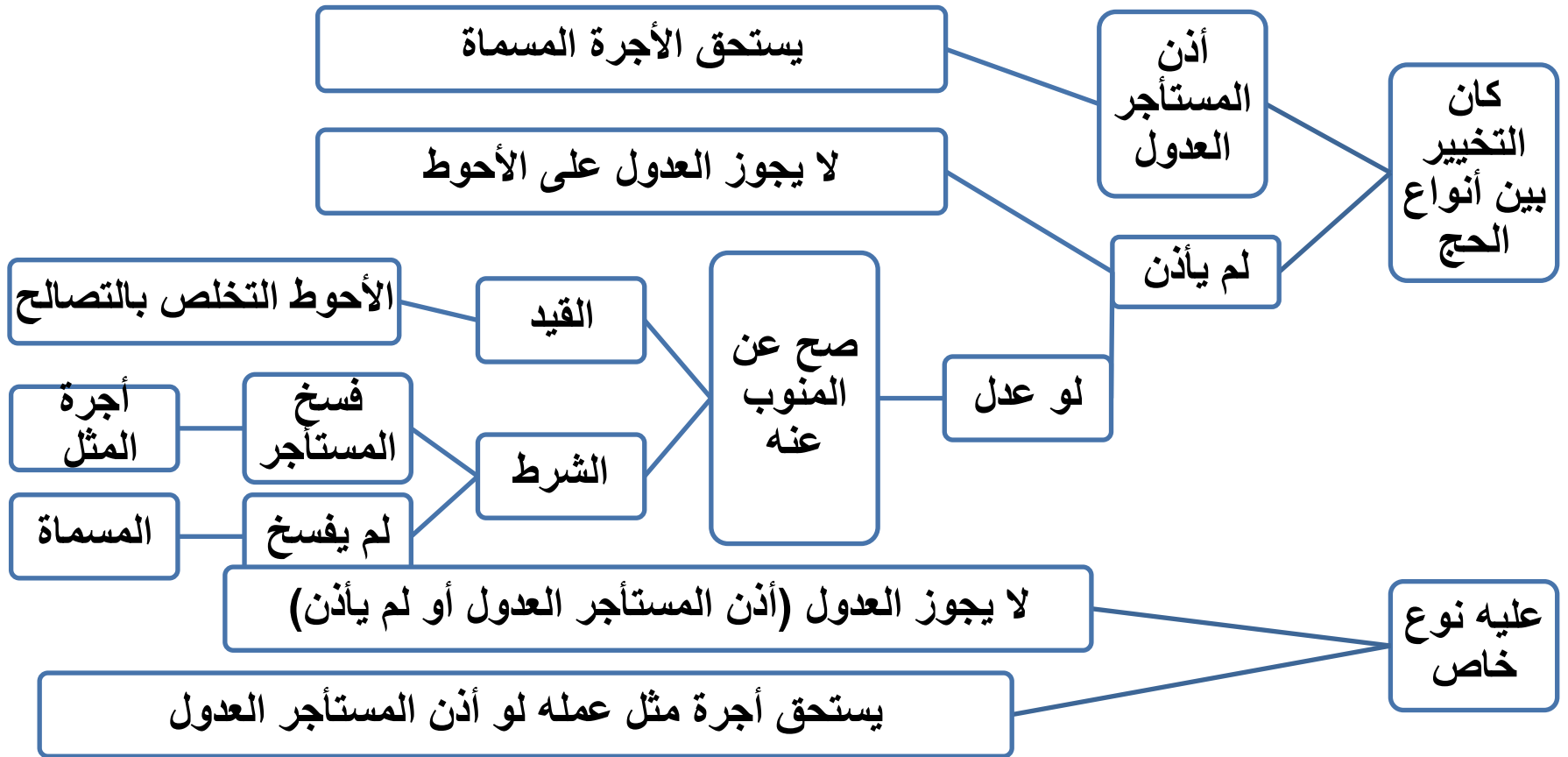
يجب في الإجارة تعيين نوع الحج

مسألة 7 يجب في الإجارة تعيين نوع الحج



يجب في الإجارة تعيين نوع الحج

مسألة 7 يجب في الإجارة تعيين نوع الحج



يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- مسألة ٧ يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج فيما إذا كان التخيير بين الأنواع كالمستحبى و المنذور المطلق مثلاً،
- و لا يجوز على الأحوط العدول إلى غيره و إن كان أفضل إلا إذا أذن المستأجر،
- و لو كان ما عليه نوع خاص لا ينفع الاذن بالعدول،

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- و لو عدل مع الاذن يستحق الأجرة المسماة فى الصورة الأولى و أجرة مثل عمله فى الثانية إن كان العدول بأمره،
- و لو عدل فى الصورة الأولى بدون الرضا صح عن المنوب عنه، و الأحوط التخلص بالتصالح فى وجه الإجارة إذا كان التعيين على وجه القيدية، و لو كان على وجه الشرطية فيستحق إلا إذا فسخ المستأجر الإجارة، فيستحق أجرة المثل لا المسماة.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- ١٢ مسألة يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج من تمتع أو قران أو أفراد و لا يجوز للموَجِر العَدول عما عين له و إن كان إلى الأفضل كالعدول من أحد الأخيرين إلى الأول إلا إذا رضى المستأجر بذلك فيما إذا كان مخيراً بين النوعين أو الأنواع كما فى الحج المستحبى و المنذور المطلق أو كان ذا منزلين متساويين فى مكة و خارجها
- و أما إذا كان ما عليه من نوع خاص فلا ينفع رضاه أيضاً بالعدول إلى غيره

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- و فى صورة جواز الرضا يكون رضاه من باب إسقاط حق الشرط كان التعيين بعنوان الشرطية و من باب الرضا بالوفاء بغير الجنس إن كان بعنوان القيدية و على أى تقدير يستحق الأجرة المسماة و إن لم يأت بالعمل المستأجر عليه على التقدير الثانى لأن المستأجر إذا رضى بغير النوع الذى عينه فقد وصل إليه ما له على الموجد كما فى الوفاء بغير الجنس فى سائر الديون فكأنه قد أتى بالعمل المستأجر عليه

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- و لا فرق فيما ذكرنا بين العدول إلى الأفضل أو إلى المفضول هذا و يظهر من جماعة جواز العدول إلى الأفضل كالعدول إلى التمتع تعبداً من الشارع لخبر أبى بصير عن أحدهما ع: فى رجل أعطى رجلاً دراهم يحج بها مفردة أ يجوز له أن يتمتع بالعمرة إلى الحج قال ع نعم إنما خالف إلى الأفضل
- و الأقوى ما ذكرنا و الخبر منزل على صورة العلم برضا المستأجر بذلك مع كونه مخيراً بين النوعين جمعا بينه و بين خبر آخر: فى رجل أعطى رجلاً دراهم يحج بها حجة مفردة قال ع ليس له أن يتمتع بالعمرة إلى الحج لا يخالف صاحب الدراهم

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- و على ما ذكرنا من عدم جواز العدول إلا مع العلم بالرضا إذا عدل بدون ذلك لا يستحق الأجرة فى صورة التعيين على وجه القيدية و إن كان حجه صحيحا عن المنوب عنه و مفرغا لدمته إذا لم يكن ما فى ذمته متعينا فيما عين و أما إذا كان على وجه الشرطية فيستحق إلا إذا فسخ المستأجر الإجارة من جهة تخلف الشرط إذ حينئذ لا يستحق المسمى بل أجرة المثل

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- (مسألة ١٢): يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج (١) من تمتع أو قران أو أفراد، و لا يجوز للموجر العدول عمّا عيّن له، و إن كان إلى الأفضل، كالعدول من أحد الأخيرين إلى الأوّل،

(١) بالمعنى المقابل للفرد المبهم و أمّا الإجارة على الجامع فالظاهر جوازها. (الخوئى).

يجب في الإجارة تعيين نوع الحج

- إلّا إذا رضى المستأجر (٢) بذلك فيما إذا كان مخيراً بين النوعين أو الأنواع، كما في الحجّ المستحبّ و المنذور المطلق، أو كان ذا منزلين متساويين في مكة و خارجها، و أمّا إذا كان ما عليه من نوع خاصّ فلا ينفع رضاه (٣) أيضاً بالعدول إلى غيره،
- (٢) و أذن له على الأحوط. (الكلّبايگانی).
- (٣) في براءة ذمّة المستأجر لا في استحقاق الأجير للأجرة. (الخوئی).
- في براءة ذمّة المستأجر لا في استحقاق المسمّى كما لا يخفى. (آقا ضیاء).
- في براءة ذمّة المستأجر لكن يستحقّ الأجرة المسمّاة لو عدل بإذنه. (الكلّبايگانی).
- بالنسبة إلى ما عین على المستأجر لا إلى فراغ ذمّة الأجير. (الشیرازی).

يجب في الإجارة تعيين نوع الحج

- و في صورة جواز الرضا يكون رضاه من باب إسقاط حق الشرط كان التعيين بعنوان الشرطيّة (٤) و من باب الرضا بالوفاء بغير الجنس (٥) إن كان بعنوان القيدية،
- (٤) الاشتراط في أمثال المقام يرجع إلى التقييد حسب الارتكاز العرفي. (الخوئي).
- (٥) يمكن تطبيق الوفاء بغير الجنس في الديون المالية على القواعد و أمّا مثل الحجّ و التبعديّات فمشكل نعم إجازة العدول يمكن أن تكون رفع اليد عن المعدول عنه و إيقاع إجارة على المعدول إليه بالمسمّى أو أمر بإتيانه كذلك فمع الإتيان يستحقّ المسمّى. (الإمام الخميني).

يجب في الإجارة تعيين نوع الحج

- و على أىّ تقدير يستحقّ الأجرة المسمّاة، و إن لم يأت بالعمل المستأجر عليه على التقدير الثاني، لأنّ المستأجر إذا رضى بغير النوع (١) الذى عينه فقد وصل إليه ماله على الموجد، كما فى الوفاء بغير الجنس فى سائر الديون، فكأنه قد أتى بالعمل المستأجر عليه، و لا فرق فيما ذكرنا بين العدول إلى الأفضل أو إلى المفضول، هذا، و يظهر من جماعة جواز العدول إلى الأفضل، كالعدول إلى التمتع تعبداً من الشارع،

(١) و أذن له على الأحوط. (الكلبيانى).

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- لخبر أبى بصير (٢) عن أحدهما (عليهما السلام) فى رجل أعطى رجلاً دراهم يحجّ بها مفردة أيجوز له أن يتمتع بالعمرة إلى الحجّ؟ قال (عليه السلام): نعم إنما خالف إلى الأفضل. و الأقوى ما ذكرنا،
- (٢) الإنصاف أن رفع اليد عن خبر أبى بصير مع كونه صحيحاً على الظاهر و عمل به جملة من الأصحاب مشكل كرفع اليد عن القواعد فالمسألة مشكّلة و الأحوط عدم العدول إلّا برضاه و أمّا الجمع الذى ارتكبه ففرع حجّية خبر المذكور و هو قاصر عن الحجّية بجهالة «على» الذى روى عنه ابن محبوب و عدم الدليل على كونه ابن رئاب و عدم مدح معتدّ به عن هيثم بن أبى مسروق. (الإمام الخمينى).

يجب في الإجارة تعيين نوع الحج

- و الخبر منزل على صورة العلم برضا المستأجر بذلك مع كونه مخيراً بين النوعين، جمعاً بينه و بين خبر آخر (٣) في رجل أعطى رجلاً دراهم يحجّ بها حجة مفردة قال (عليه السلام): ليس له أن يتمتع بالعمرة إلى الحجّ، لا يخالف صاحب الدراهم.
- (٣) هذا الخبر ضعيف فإنه من غير المعصوم (عليه السلام) و العمدة: أن الرواية الأولى غير ظاهرة في التعبد بقرينة التعليل فهي منزلة على صورة العلم برضا المستأجر كما هو الغالب في موردّها. (الخوئي).

يجب في الإجارة تعيين نوع الحج

- و على ما ذكرنا من عدم جواز العدول إلّا مع بالعلم بالرضا إذا عدل بدون ذلك لا يستحقّ الأجرة (١) في صورة التعيين على وجه القيدية، و إن كان حجّه صحيحاً عن المنوب عنه، و مفرّغاً لذمّته، إذا لم يكن ما في ذمته متعيّناً فيما عيّن، و أمّا إذا كان على وجه الشرطيّة (٢) فيستحقّ إلّا إذا فسخ المستأجر الإجارة من جهة تخلف الشرط، إذ حينئذٍ لا يستحقّ المسمّى بل اجرة المثل.

- (١) الأحوط مع العدول التخلّص بالتصالح. (الإمام الخميني).
- (٢) مرّ أنّ مرجع الاشتراط إلى التقييد في أمثال المقام. (الخوئي).

مَنْ أُعْطِيَ مَالًا لِيَحُجَّ مُفْرَدًا فَحَجٌّ مُتَمَتِّعًا

- «١» ١٢ بابُ أَنَّ مَنْ أُعْطِيَ مَالًا لِيَحُجَّ مُفْرَدًا فَحَجٌّ مُتَمَتِّعًا أَجْزَاءُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِفْرَادُ وَاجِبًا مُتَعَيِّنًا أَوْ مُخَيَّرًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِرَانِ
- ١٤٥٧٧ - ١ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ يَعْنِي الْمُرَادِيَّ عَنْ أَحَدِهِمَا ع فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا دَرَاهِمَ يَحُجُّ بِهَا «٣» حَجَّةً مُفْرَدَةً - فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ - قَالَ نَعَمْ إِنَّمَا خَالَفَ إِلَى الْفَضْلِ.
- (٢) - التهذيب ٥ - ٤١٥ - ١٤٤٦، و الاستبصار ٢ - ٣٢٣ - ١١٤٥.
- (٣) - في الفقيه زيادة - عنه (هامش المخطوط).

مَنْ أُعْطِيَ مَالًا لِيُحِبَّ مُفْرَدًا فَحَبٌّ مُتَمَتِّعًا

• وَ رَوَاهُ الْكَلْبِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ - أَيْ جُوزُ لَهُ وَ قَالَ إِنَّمَا خَالَفَهُ «٤» (٤) - الْكَافِي ٤ - ٣٠٧ - ١.

• وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ - إِنَّمَا خَالَفَهُ إِلَى الْفَضْلِ وَ الْخَيْرِ

• وَ فِي إِحْدَى رِوَايَتِي الشَّيْخِ مِثْلَهُ «٥». (٥) - الْفقيه ٢ - ٤٢٥ - ٢٨٧٤.

مَنْ أُعْطِيَ مَالًا لِيَحُجَّ مُفْرَدًا فَحَجٌّ مُتَمَتِّعًا

- ١٤٥٧٨ - ٢ - «٦» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ
الْهَيْثَمِ النَّهْدِيِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ ع فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ
رَجُلًا دَرَاهِمَ يَحُجُّ بِهَا «٧» حَجَّةً مُفْرَدَةً - قَالَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ
إِلَى الْحَجِّ - لَا يُخَالِفُ صَاحِبَ الدَّرَاهِمِ.
- (٦) - التهذيب ٥ - ٤١٦ - ١٤٤٧، و الاستبصار ٢ - ٣٢٣ - ١١٤٦.
- (٧) - في نسخة زيادة - عنه (هامش المخطوط).

مَنْ أُعْطِيَ مَالًا لِيَحُجَّ مُفْرَدًا فَحَجٌّ مُتَمَتِّعًا

- أقول: حَمَلَهُ الشَّيْخُ عَلَيَّ مَنْ أُعْطِيَ غَيْرَهُ حَجَّةً مِنْ قَاطِنِي مَكَّةَ وَ الْحَرَمِ لِمَا يَأْتِي «١».
- (١) - ياتى فى الباب ٦ من أبواب أقسام الحج.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- مسألة ٧ يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج * فيما إذا كان التخيير بين الأنواع كالمستحبى و المنذور المطلق مثلاً،
- و لا يجوز على الأحوط العدول إلى غيره و إن كان أفضل إلا إذا أذن المستأجر**،
- * لا تصح الإجارة لو كان موردها مبهما عرفاً فلا تصح هنا الإجارة على الفرد المبهم من الحج و أمّا الإجارة على الجامع فصحيحة.
- ** فلا يجوز العدول و إن كان رضى المستأجر معلوماً على الأحوط

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- و لو كان ما عليه نوع خاص لا ينفع الاذن بالعدول*،
- و لو عدل مع الاذن يستحق الأجرة المسماة فى الصورة الأولى و أجرة مثل عمله** فى الثانية إن كان العدول بأمره،
- و لو عدل فى الصورة الأولى بدون الرضا صح عن المنوب عنه، و الأحوط التخلص بالتصالح فى وجه الإجارة إذا كان التعيين على وجه القيدية، و لو كان على وجه الشرطية فيستحق إلا إذا فسخ المستأجر الإجارة، فيستحق أجرة المثل لا المسماة.
- *فى براءة ذمة المستأجر لكن يستحق الأجرة المسماة لو عدل بإذنه.
- **بل الأجرة المسماة كما مر آنفا.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- (٢) ذكر الفقهاء انه لا بد فى الإجارة للحج من تعيين نوع الحج من تمتع، أو قران، أو افراد، لان مقتضى قواعد الإجارة اعتبار تعيين النوع الذى يريده المستأجر فى صحة الإجارة و إلا يلزم الغرر فإن اعمال الحج غير متساوية و مختلفة حسب الكيفية و الاحكام، و الأجرة و القيمة كما هو كذلك فى سائر الأعمال المتعلقة للإجارة، كذا علله فى الجواهر «١».

(١) الجواهر: ج ١٧ ص ٣٧٣.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- أقول: لعل نظرهم إلى استيجار العمل المبهم المردد فان ذلك مستلزم للغرر.
- و اما إذا وقع عقد الإجارة على الطبيعى الجامع بين الافراد فليس فيه أى غرر و ان اختلفت الأفراد كيفية و قيمة، و للأجير اختيار أى فرد شاء و ليس للمستأجر إلزامه باختيار فرد خاص كالأكثر قيمة أم غيره، لكون المفروض ان المستأجر عليه هو الطبيعى الجامع بين الافراد

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- نظير استئجار شخص لصيام شهر من شهور السنة، مع ان الصوم فى الشتاء تختلف قيمته مع الصوم فى الصيف و هكذا الحج البلدى إذا لم يعين له طريقا خاصا فإن الأجرة تختلف حسب اختلاف كيفية السفر و أنواعه من الجو و البحر و البر.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- فى جميع الفروض تصح الإجارة من دون تعيين نوع خاص و كيفية مخصوصة و ليس فيها أى غرر بعد فرض كون الأجير مختاراً
- معتمد العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٠
-

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

•
فى إتيان أى فرد شاء، و لم يكن للمستأجر إلزام الأجير باختيار فرد خاص.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- نعم لو تعلق عقد الإجارة بالمبهم المردد بين فردين بحيث لم يعلم ان مورد الإجارة هل هو هذا الفرد أو الفرد الآخر فقد يكون الأجير يختار فردا خاصا و المستأجر يختار فردا آخر، تبطل الإجارة حينئذ للغرر.
- ثم انه قد صرح جماعة، و منهم المصنف (رحمه الله) انه لو استأجره لما عين له كالقران فليس للأجير العدول عما عين له و لو إلى الأفضل، خلافا للشيخ حيث صرح بأنه لو استأجره للتمتع لم يجزئ غيره و اما لو استأجره للإفراد، أو للقران اجزئه التمتع.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- فىقع الكلام فى مقامين:
- أحدهما: فىما تقتضيه القاعدة.
- ثانيهما: فىما يقتضيه النص.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- اما الأول: فمقتضى القاعدة عدم جواز العدول مطلقا، لان العمل المستأجر عليه مملوك للمستأجر و على الأجير تسليم العمل المعين إلى المستأجر و ليس للأجير تبديله إلى عمل آخر لم يقع عليه عقد الإجارة و ان كان أفضل.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- و بعبارة أخرى: الإجارة انما تعلقت بذلك العمل المعين، فلا يكون الآتى بغيره آتيا بما استؤجر عليه سواء كان مما استؤجر عليه أم لا، كما لو استأجره لزيارة مسلم بن عقيل (ع) فزار الحسين (عليه السلام) بدلا عن زيارة مسلم (ع) فإنه لم يأت حينئذ بمتعلق الإجارة و بقيت ذمته مشغولة به.
- نعم إذا استأجره على الحج المندوب أو المنذور المطلق أو كان المستأجر ذا منزلين متساويين فى مكة و خارجها بحيث كان مخيرا بين التمتع و الافراد فللأجير فى هذه الصورة التبديل إذا رضى المستأجر بذلك

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

فالتبديل انما لا يجوز له إذا كان نوع خاص من أقسام الحج متعينا على المستأجر كما إذا نذر حجا خاصا، أو كان ممن يتعين عليه حج التمتع (مثلا).

• بل ذكر المصنف انه ليس له التبديل و العدول و لو مع رضا المستأجر فلا ينفع رضاه بالعدول إلى غيره.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- و لا يخفى ان مراده من عدم جواز العدول حتى مع رضا المستأجر انما هو بالنسبة إلى براءة ذمة المستأجر و تفرغ ذمته، يعنى: إذا كان المتعين عليه حجا خاصا فلا ينفع رضاه بالعدول إلى غيره فى برأيه ذمته، لان تفرغ ذمته لا يمكن إلا بإتيان ما تعين عليه.
- و أما بالنسبة إلى استحقاق الأجير الأجرة لما اتى به فلا مانع منه إذا رضى المستأجر بالعدول، فان التبديل و العدول إذا كان عن رضى المستأجر فهو كالبراء، و المستأجر يجوز له ان يبرء الأجير و يستأجر شخصا آخر لما تعين عليه كما ان له يرضى بالعدول إلى نوع آخر الذى هو مستحب نفسى و يستأجر شخصا لما وجب عليه بعينه.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- فما ذكره المصنف من عدم جواز العدول حتى مع رضا المستأجر انما يتم بالنسبة إلى أداء التكليف و تفرغ الذمة لا انه لا يجوز له العدول حتى مع رضاه بحيث لا يستحق الأجير الأجرة.
- ثم ذكر السيد المصنف - ره - انه فى صورة جواز التبديل و جواز الرضا به يستحق الأجير الأجرة المسمّاة من دون فرق بين كون التعيين على الأجير بعنوان الشرطية و يكون رضاه بالتبديل من باب إسقاط حق الشرط، و بين كون التعيين بعنوان القيدية و كان الرضا بالعدول من باب الرضا بالوفاء بغير الجنس.
- و ما ذكره واضح بناء على الشرطية لأن الأجير قد اتى بنفس العمل

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

•
 المستأجر عليه، و المفروض ان المستأجر قد رفع اليد عن الشرط، و
 اما على القيدية فإنه و ان لم يأت بالعمل المستأجر عليه و لكن قد
 اتى بالبدل بأمر المستأجر، فعلى كلا التقديرين يستحق الأجرة
 المسماة.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- المقام الثانى: فيما يقتضيه النص.
- معتمد العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٨

فاعلم أولاً ان مقتضى القواعد الأولية فى باب الإجارة، عدم جواز العدول للأجير عما عين عليه المستأجر و لو عدل لا يستحق شيئاً من الأجرة و لكن مع ذلك وقع الخلاف فى جواز العدول إلى حج التمتع لمن استؤجر على حج الافراد أو القران و ان لم يرض المستأجر.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- فقد ذهب جماعة منهم الشيخ - قدس سره - إلى جواز العدول إلى الأفضل - كالعدول من الافراد أو القران إلى التمتع - تعبداً من الشارع.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- و استدلووا: بصحيحة أبى بصير، عن أحدهما (ع) (فى رجل اعطى رجلا دراهم يحج بها عنه حجة مفردة فيجوز له ان يتمتع بالعمرة إلى الحج؟ قال: نعم انما خالف إلى الفضل) «١».

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- و أما السند فقد ذكر صاحب الوسائل بعد قوله أبى بصير (يعنى المرادى) و هو لىث بن البخرى الثقة بالاتفاق، إلا انه لم يظهر من أى قرينة ان أبى بصير هذا هو المرادى و لم يذكر المشايخ الثلاثة المرادى فى كتبهم، فهذه الزيادة و الاستظهار من صاحب الوسائل، و كان عليه - ره - ان يشير إلى ذلك حتى لا يتوهم احد ان الزيادة من المشايخ و من ثم ذكر السيد فى المدارك ان الرواية ضعيفة باشتراك أبى بصير بين الثقة و الضعيف لاشتراك أبى بصير بين لىث المرادى الذى ثقة اتفاقا، و بين يحيى بن القاسم الذى لم تثبت وثاقته عند جماعة و لكن الترديد غير ضائر عندنا لأن يحيى بن القاسم ثقة أيضا كما حقق فى محله، فالرواية معتبرة، و مدلولها جواز العدول إلى الأفضل مطلقا رضى المستأجر أم لا.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

(١) الوسائل: باب ١٢ من أبواب النيابة فى الحج ح ١. و لا يخفى ان متن الرواية يختلف يسيرا مع ما ذكره المصنف، و الصحيح ما ذكرناه كما فى الوسائل و كتب المشايخ.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

•
 و أجاب المصنف (ره) بأن المعتبرة منزلة على صورة العلم برضى المستأجر بالعدول مع كونه مخيرا بين النوعين، جمعا بينها و بين خبر آخر عن الحسن بن محبوب عن على (عليه السلام) فى رجل اعطى رجلا دراهم يحج بها عنه حجة مفردة، قال: ليس له ان يتمتع بالعمرة إلى الحج لا يخالف صاحب الدراهم «١».

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- و لكن هذا الخبر ضعيف سندا لانه من غير المعصوم بشهادة الشيخ الذى روى هذه الرواية فى التهذيب و الاستبصار «٢» فقد ذكر (قده) انه حديث موقوف غير مسند إلى احد من الأئمة (ع) فان (على) الذى روى عنه الحسن بن محبوب ليس من الأئمة و ذكر (عليه السلام) بعده كما فى الوسائل و الاستبصار فى الطبعة الحديثة من أغلاط النساخ أو المطبعة، فإن الشيخ بنفسه يصرح بأنه خبر موقوف غير مسند، فقول (عليه السلام) ليس من الشيخ جزما، و لو احتمل احتمالا ضعيفا أنه أمير المؤمنين (ع) فالخبر ضعيف أيضا للفصل الكثير بين الحسن بن محبوب و الامام أمير المؤمنين (ع) و لا يحتمل أنه الامام على الرضا (ع) فان الحسن بن محبوب و ان أمكن روايته عنه (ع) و لكن لم يطلق اسم (على) وحده فى شىء من الروايات على الامام الرضا (ع).

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- و الظاهر ان المراد به على بن رئاب كما عن المدارك، و قد كثرت روايات ابن محبوب عنه تبلغ (٢٨٧) موردا، فيكون الحكم المذكور

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- (١) الوسائل: باب ١٢ من أبواب النيابة فى الحج ح ٢.
- (٢) التهذيب: ج ٥ ص ٤١٦ الاستبصار: ج ٢ ص ٣٢٣.
- معتمد العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٦٠

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

•
من فتاوى على بن رئاب «١» و لا حجية لفتواه، فالمعتمد انما هو صحيح أبى بصير.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- و لكن الظاهر قصور الدلالة عن جواز العدول تعبداً، لانه لو كان (ع) مقتصرًا على قوله: (نعم) لدلت الرواية على جواز العدول تعبداً، إلا ان تعليقه (ع) بقوله: (انما خالف إلى الفضل) ظاهر فى ان التعليل تعليل ارتكازى غير تعبدى و انه (ع) فى مقام بيان أمر ارتكازى طبيعى، و هو انه له استأجر أحد شخصاً على عمل فيه الفضل و كان غرضه وصول الثواب اليه، فلا ريب فى انه يجوز له اختيار الأفضل لان ثوابه أكثر، فالتبديل حينئذ يكون برضى المستأجر قطعاً.

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

- و مع قطع النظر عن هذه القرينة القطعية فلا ريب فى عدم جواز التبديل حتى إلى الأفضل لأن الواجب على الأجير تسليم المملوك إلى مالكه و تسليم العمل المستأجر عليه إلى المستأجر، و تبديله إلى مال أو عمل آخر غير جائز و ان كان هو أفضل، فإن من استوجر لزيارة مسلم بن عقيل (ع) أو لقراءة دعاء كميل أو لإتيان النوافل لا يجوز له التبديل إلى زيارة الحسين (ع) أو قراءة القرآن أو صلاة الفرائض، و هذا أمر واضح لا غبار عليه، فالصحيحة ظاهرة فى جواز العدول فيما إذا كان المستأجر فى مقام بلوغ الثواب و عود الفضل إليه، فإن الأجير حينئذ يقطع برضى المستأجر بالعدول إلى الأفضل حسب الارتكاز فالرواية منزلة على صورة العلم برضى المستأجر كما هو الغالب فى أمثال

يجب فى الإجارة تعيين نوع الحج

(١) و لذا عد صاحب الجواهر على بن رئاب من جملة من افتى بعدم جواز العدول قال: خلافا لظاهر الجامع و النافع و التلخيص و على بن رئاب.

• معتمد العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٦١

هذه الموارد. نظير ما لو استأجره لخيطة ثوبه بالخيطة العراقية فبدل الأجير الخيطة إلى ما هو أحسن منها كالخيطة الرومية و نحوها مما يقطع الأجير بالرضا.